

قراءة لأهم إجراءات التحصيل الضريبي بالجزائر في ظل تعزيز الرقمنة -دراسة حالة قباضة المركز بالأغواط-

A reading of the most important tax collection procedures in Algeria
in light of the strengthening of digitization

-Case study of the center's management in Laghouat-

إدريسي مولاي لخضر^{1*}، أحمد بساس²

¹مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، (الجزائر) m.idrissi@lagh-univ.dz

²مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط(الجزائر) ah.bessas@lagh-univ.dz

تاريخ القبول : 2024 /12 / 26

تاريخ الاستلام: 2024 /10 / 31

ملخص :

هدف الدراسة معرفة المدى الذي وصلت إليه الرقمنة بالإدارة الجبائية خاصة مصالح التحصيل لما لهذه المصالح من أهمية في تطوير الآليات الأكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وانفاقها، وبما يضمن التبسيط والنجاعة لإجراءات التحصيل الضريبي.

وخلصنا أن هناك تطور في التحصيل الضريبي نتيجة استخدام الرقمنة بقباضة مركز الضرائب، حيث شهدت سنة 2022 تطوراً في الإيرادات مقارنة بالسنة 2021 ، استدلالاً بنسبتي المجموع الأقل من 100 % لكل من الحقوق النقدية والتحصيل عن طريق الجداول 81% و 77% على التوالي ، كما أن القباضة عرفت تطور مقبول، إلا أنها غير كافية وخاصة أن التسديد الإلكتروني لم يدخل الخدمة بعد.

الكلمات المفتاحية : رقمنة؛ تحصيل جبائي؛ إدارة جبائية؛ تحصيل طوعي؛ تحصيل جبائي.

تصنيف Jel : H21, H25, L86, O 32

Abstract:

The objective of this study is to assess the extent of digitization within the tax administration, particularly in the collection departments, due to the crucial role these departments play in developing the most efficient mechanisms for collecting and managing public revenues. The goal is to ensure the simplification and enhancement of tax collection procedures.

Our findings indicate that there has been progress in tax collection as a result of the adoption of digitization at the tax center's collection units. In 2022, revenues increased compared to 2021, with total percentages for both monetary rights and collections reaching less than 100%, specifically 81% and 77%, respectively. While there has been acceptable development in receipt processes, it remains insufficient, particularly because electronic payment has not yet been fully implemented

Keywords : Digitization, tax collection, tax administration, electronic payment, forced collection.

Jel classification code H21, H25, L86, O 32

1- مقدمة:

تختلف النظم الضريبية من حيث الأهداف المراد تحقيقها، ولكنها تتفق في دورها المحوري في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وفق منظور سياسي، فمن خلال النظام الضريبي نحدد حجم الإيرادات التي تهدف الدولة من جمعها ونفقاتها التي يجب تغطيتها، ويحدد النشاطات المعفية من الضريبة، وتلك المستفيدة من المزايا الجبائية، ففعالية النظام الضريبي تقاس من مدى تطور المنظومة التشريعية وكفاءة الإدارة الضريبية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الضريبية، مما يستدعي عصرنة طرق التحصيل باستعمال وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يضمن تحقيق رقمنة التحصيل الضريبي، وفي هذا الإطار يقوم قطاع الضرائب في الجزائر بإدارة أعماله بشكل كفء وفعال من خلال محاولة زيادة الوعي الضريبي، فضلا عن إرضاء المتعاملين (المكلفين) بإتمام عملية التحصيل والدفع الضريبي بعدالة ويقين، حيث أن الاعتماد على الرقمنة في عمليات التحصيل كالدفع بالبطاقات الإلكترونية يوفر نسبة كبيرة من التكلفة، كما يوفر قدر كبير من الموارد في التوقيت المناسب، حتى لو تم منح مستخدمي الوسائل التقنية تخفيضا في قيمة المستحقات الضريبية عليهم فلن يصل إلى حجم التكلفة التي تتحملها الدولة لتحصيل مستحقاتها الضريبية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن وجود بيانات ومعلومات بصورة رقمية، يمكن من التحليل والدراسة لتوضيح مدى توافق التطورات في قيمة الإيرادات الضريبية المحصلة مع تطورات حجم النشاط الاقتصادي.

مع الإشارة إلى أن التحول نحو الرقمنة في تقديم الخدمة العمومية يعتبر خيارا استراتيجيا أمام الحكومات في ظل التطور التكنولوجي الهائل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على نوعية الخدمة وسرعتها، وقد اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يُحقق أهداف السياسة المالية وقد أشارت التجارب الدولية الناجحة أن رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دورا مهما في زيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة التصريحات والتحصيل، مما يمكن من جمع معلومات دقيقة وفورية، بما يزيد صحة توقعات التحصيل، بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونيا.

1.1 إشكالية الدراسة

تبعاً لما سبق صيغت إشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى أهمية الرقمنة في تبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بالجزائر ؟

2.1 فرضيات الدراسة

ولمعالجة موضوع الدراسة استدعى الأمر طرح الفرضيتين التاليتين:
-وجود العديد من الأسباب تُحتم على الإدارة الجبائية رقمنة مصالحتها خاصة مصالح التحصيل.
-تبسيط إجراءات التحصيل الضريبي هدف أساسي للإدارة المركزية يتحقق بكسب رهان الرقمنة في كل المصالح الجبائية.

2. مفاهيم أساسية عن الرقمنة والرقمنة بقطاع الضرائب

تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الأساسية في العصر الحالي لما لها من تأثير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين جودة الخدمات المختلفة ودعم وتطوير التكنولوجيا. وقد اكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات وباتت حلم العديد من الدول النجاح، فرقمنة تساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط مختلف المصالح الضريبية بأقل جهد ووقت ممكن.

1.2 مفاهيم أساسية عن الرقمنة

الرقمنة اليوم لم تعد مرتبطة بمدى تقبلها أو رفضها بقدر ما أصبحت حتمية وكيفية الاستفادة منها بالنظر للتحديات التي تفرضها على المجتمعات، بفعل التطورات والإنجازات التكنولوجية والعلمية المتلاحقة، وأصبح تطور الأمم يقاس بمدى تحكمها في هذه التقنيات الحديثة.

1.1.2. نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية مهمة في مؤسسات المعلومات، حيث بدأت بتسهيل بعض الأنشطة المكتبية بعد ادخال الحاسب الآلي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ منتصف الخمسينيات، كما اشار هرتز، وقد أظهرت هذه الفترة نتائج ملحوظة تمثلت في اختفاء السجلات الورقية البطاقية واستبدالها بالسجلات الإلكترونية (شيماء و ربيعة، 2022، صفحة 8)، حيث سمحت هذه التقنية للمكتبات بالمشاركة في شبكات السجلات وتبادلها، خاصة في مجال الفهرسة التعاونية والإعارة بين المكتبات، علما أنه جاء في إطار مشروع المكتبة الكونية الذي أطلق في يوليو 1994 بمبادرة من القوى العظمى، والمعروفة بمجموعة السبع، بهدف توحيد الفهارس ومحتوياتها في مكتبات العالم، ومن هنا بدأت فكرة إتاحة جميع المصادر للبحث عبر الإنترنت كفضاء للمعلومات والمعرفة، كما توسع هذا المفهوم بعد اجتماعات متكررة بين القوى العظمى، أين سعوا إلى رقمنة المكتبات وتعزيز الربط الرقمي بينها بهدف نشر المعرفة على نطاق واسع (صباح و مروي، 2020، صفحة 6).

2.1.2. أهم تعارف الرقمنة

تعرف الرقمنة على أنها عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وتتطلب هذه العملية جهودا فكرية وتقنية لمعالجة البيانات، تخزينها وتنظيمها، كما تعد الرقمنة انتقالاً من النظم التقليدية إلى نموذج جديد يعتمد على التقنيات الرقمية لتطوير المنتجات والخدمات وبهذا فهي منهجية تتيح تحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي، مما يسهم في تحسين الابتكار والكفاءة في المؤسسات (محمد، 2022، صفحة 37).

3.1.2. متطلبات الرقمنة

يرى العديد خبراء الرقمنة أن هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية لتطبيق التحول الرقمي وتشمل ما يلي: (جليلة، دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية، 2022، صفحة 19):

المتطلبات الإدارية : تتمثل في وضع خطط استراتيجية وتحديد الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق التحول الرقمي بكفاءة.

المتطلبات البشرية : الإنسان هو العنصر الأساسي في الإدارة، وبدونه لا يمكن تحقيق النجاح، حتى مع توفر أحدث التقنيات لذلك، يجب دعم وتدريب العنصر البشري ليكون على مستوى عال من الكفاءة لمواكبة التكنولوجيا الرقمية.

المتطلبات التقنية : يعتمد التحول الرقمي على بنية تحتية تقنية مناسبة، حيث ترتبط الإدارة الرقمية بجميع أشكال التكنولوجيا، بما في ذلك الوسائط وشبكات الإنترنت.

شبكات الاتصال : ضرورة توفير شبكات اتصال قوية ومستقرة لدعم العمليات الرقمية، هذه المتطلبات تشكل الأساس لأي مبادرة ناجحة نحو الرقمنة.

4.1.2. فوائد الرقمنة

تتعدد فوائد التحول الرقمي، ومن أبرزها (بريزة، 2022، صفحة 73) :

- إتاحة الوصول إلى المعلومات بشكل واسع ومعقد، مع إمكانية تتبع مصادرها وفروعها؛
- تسهيل وتسريع الحصول على المعرفة والمعلومات من مختلف جوانبها؛
- إمكانية طباعة المعلومات عند الحاجة، والحصول على نسخ مطابقة للأصل؛
- تقليل التكاليف والجهد بشكل كبير، مما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها؛
- تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات لصالح المستفيدين؛
- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الأساليب التقليدية؛
- المساهمة في التوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء محليا وعالميا.

2.2. مفاهيم أساسية عن الرقمنة بقطاع الضرائب:

تُعرف رقمنة الإدارة الجبائية (إلياس و محمد ، 2022، صفحة 8) على أنها "عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأداء مهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات للمكلفين بالضريبة، مما يساهم في توفير الوقت والجهد وزيادة التحصيل الجبائي وتقليل التهرب، كما تعرف بأنها الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق الموارد المادية، المالية والبشرية لتحويل البيانات الجبائية إلى مخرجات، وهي المعلومات الجبائية التي تساعد في تحقيق أهداف الإدارة الجبائية.

1.2.2. خصائص رقمنة الإدارة الجبائية

هناك العديد من الخصائص التي يمكن أن توفرها رقمنة الإدارة الجبائية نذكر منها على الخصوص الآتي (جيلالي ، دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب تيسمسيلت، 2021، الصفحات 456-457) :

1.1.2.2. السرعة والوضوح

تعتبر الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية لإدارة العمل الافتراضي، حيث تتيج سرعة تنفيذ المهام داخل الإدارة الجبائية من خلال توفير الموارد في أي وقت وفي أي مكان وبأي طريقة.

2.1.2.2. المرونة

تتجلى أقصى غايات هذه المرونة عندما يتم بناء أنظمة إنجاز العمل على أساس شبكي يعتمد على الاتصالات الالكترونية وقدرات الحواسيب، مما يسمح بالوصول إلى درجة عالية من التنسيق والتفاهم وتبادل المعلومات داخل الإدارة الجبائية؛

3.1.2.2. مكان العمل افتراضي

يتمكن العاملون من الدخول والخروج من وإلى داخل الإدارة الجبائية بدون قيود، إذ يتم التواصل والتكامل بين الأفراد عن طريق الشبكات الالكترونية المترابطة بين أقسام الإدارة المتقاربة أو المتباعدة، أو حتى خارج الحدود البلاد ليقدم الأفراد خبراتهم عن طريق ارتباطهم بمكاتب خاصة بالأسلوب ذاته؛

4.1.2.2. عدم التقيد بالزمان والمكان

أي أنها لا تلتزم بأوقات العمل الرسمية، بحيث يمكن للمسؤول أو الموظف أن يحل أي مشكلة، ويتخذ أي قرار خارج أوقات العمل لمواجهة المستجدات الطارئة، وبالتالي أصبح العالم بإمكانه أن يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم؛

5.1.2.2. أمن المعلومات

أي قدرتها على حجب المعلومات والبيانات المهمة من خلال برامج حماية، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يسمح لهم الوصول إلى تلك المعلومات.

6.1.2.2. الرقابة المباشرة

أي أنها تسمح للإدارة الجبائية بمتابعة مواقع العمل المختلفة عن بعد، وذلك من خلال الشاشات والكاميرات الرقمية المنتشرة داخلها وهذا بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي كان يرفعها الأفراد في ظل الإدارة التقليدية؛

7.1.2.2. الشفافية

الشفافية داخل الإدارة الجبائية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية المباشرة، والتي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات أو ما تم إنجازه من الأعمال.

2.2.2. أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

يمكن تلخيص أهداف رقمنة الإدارة الجبائية في النقاط التالية (إلهام ، 2020، صفحة 16):

- تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع؛
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل وتكلفة مالية مناسبة؛

- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي؛
 - الرقابة الالكترونية تتيح متابعة دقيقة للأعمال والعمليات الجبائية، مما يزيد من الشفافية ويسهم في الحد من الفساد وتحسين النزاهة؛
 - الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها؛
 - تحسين كفاءة العمليات الإدارية وتقليل الوقت والجهد اللازمين لتنفيذ المهام، مما يؤدي إلى تسريع الإجراءات وتحسين الأداء العام؛
 - من خلال استخدام التكنولوجيا، يمكن تحسين عملية جمع الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة التحصيل والحد من التهرب الضريبي؛
 - المساهمة في توفير المعلومات الجبائية بشكل أسرع وأسهل للمكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية على حد سواء، مما يسهم في تبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية؛
 - يمكن تقليل النفقات التشغيلية للإدارة الجبائية من خلال تقليص الحاجة إلى الورق والعمليات اليدوية.
- 3.2.2. أهمية تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية**
- تظهر الأهمية البالغة التي تكسبها الإدارة الجبائية من عملية الرقمنة في الآتي (لطي و آخرون، 2017، صفحة 4):

- تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين؛
- تسهيل اجراءات الاتصال بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات؛
- الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب؛
- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية، وريح أماكن التخزين والارشفة؛
- التواصل بشكل مستمر مع المجتمع الضريبي؛
- اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية.

3. الإطار التشريعي لعملية التحصيل الجبائي

يقصد (محرز، 2008، صفحة 156) بالإطار التشريعي لعملية التحصيل الجبائي تلك الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، وتقاس كفاءة النظام الضريبي على مبالغ الضرائب التي يتم تحصيلها في السنة الضريبية و ليس على ما تم تقديره على المكلفين، وبهذا الخصوص تضمن التشريع الجبائي الجزائري طريقتين لتحصيل المستحقات الضريبية، هما طريقة التحصيل الضريبي الودي وطريقة التحصيل الضريبي الجبري.

1.3 طريقة التحصيل الضريبي الودي

يعتبر التحصيل وديا عندما يقوم المكلف بتسديد الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة من قبل المصالح المختصة بالتحصيل، سواء كان ذلك بدفعة واحدة أو على أقساط كما ينص عليه القانون الضريبي، اين يتم السداد نقدا، أو عبر شيكات بنكية، أو حوالات بريدية إلى خزينة الدولة، دون الحاجة إلى إنذار مسبق من الإدارة الجبائية، كما يتحمل المكلف جميع التبعات القانونية والعقوبات المترتبة على التأخير في الدفع أو في حال نقص المبلغ المحدد، مع الإشارة على أنه يتم التحصيل الودي بعدة طرق، من أبرزها كما ذكر (ساحل، 2000، صفحة 141)، الدفع المباشر من قبل المكلف، الدفع بالأقساط، والحجز من المنبع.

فيما يتعلق بطريقة الدفع المباشر من قبل المكلفين بالضريبة، يعتمد النظام الضريبي الجزائري على هذه الطريقة من خلال قيام المكلفين بإيداع التصريح الشهري أو الفصلي (ج 50) لتسديد جميع الضرائب والرسوم المستحقة خلال (20) يوما من نهاية كل شهر أو فصل، هذا الإجراء خاص بالخاضعين للنظام الحقيقي، أما بالنسبة للخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، فهناك طريقتان للتسديد المباشر للضريبة، إما دفع المبلغ الكامل للضريبة المستحقة عند إيداع التصريح التقديري لدى قبضة الضرائب التابعة لنشاطهم، وذلك في موعد أقصاه (30) جوان من كل عام (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة

114) أو اللجوء إلى طريقة الدفع بالأقساط، حيث يتم تسديد 50% من مبلغ الضريبة المستحقة عند التصريح التقديري، بينما يتم تسديد المبلغ المتبقي (50%) على دفعتين متساويتين، الأولى بين 01 و 15 سبتمبر، والثانية بين 01 و 15 ديسمبر، كما يُشترط أن يودع التصريح في أجل المحدد، و يتعين على المكلفين كذلك أن يكتبوا تصريح نهائي يتضمن رقم الأعمال المحقق فعلا في أجل أقصاه (20) جانفي من السنة (ن+1)، و في حالة ما تجاوز مبلغ رقم الأعمال النهائي المبلغ التقديري، فإن المكلف بالضريبة مطالب بدفع الفارق بينهما في أجل إيداع التصريح النهائي، و في كل الحالات يجب أن لا يقل مبلغ الضريبة المستحقة عن عشرة آلاف (10,000) دج كحد أدنى و الذي يجب أن يسدد بالكامل (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 109).

أما ما ورد في المادة (3 مكرر) من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2024، فإنها تحدد كيفية تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة للمكلفين الجدد، وفي هذا الإطار، يتعين على المكلفين الجدد اكتب التصريح النهائي وسداد مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة تلقائياً، كما يجب تقديم هذا التصريح في موعد أقصاه العشرين (20) من شهر جانفي للسنة التالية لبدية نشاط المكلف (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 5)، بالإضافة إلى أنه يجب على المكلفين المعنيين بالضريبة الجزافية الوحيدة تقديم تصريح نهائي في موعد أقصاه العشرين (20) من شهر جانفي من السنة (ن+1)، حيث يتضمن رقم الأعمال الفعلي المحقق، وفي حال تجاوز رقم الأعمال المحقق الرقم المصرح به في التصريح المؤقت، يجب على المكلف بالضريبة سداد الضريبة التكميلية الناتجة عن الفرق بين التصريحين عند تقديم التصريح النهائي (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 94).

بالإضافة إلى ذلك، تناولت بعض النصوص نظام التسبيقات على الحساب لبعض فئات المكلفين، نذكر منها الآتي :

-الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح التجارية والمهن الحرة (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 108) " يجب على المكلفون الخاضعون لهذه الضريبة دفع تسبيقين، الأول خلال الفترة من (20) فيفري إلى (20) مارس، والثاني من (20) مايو إلى (20) جوان من السنة التي تلي السنة التي تحققت خلالها الأرباح أو المداخل التي تُبنى عليها الضريبة، مع الإشارة على أن كل قسط يساوي 30% من مبلغ الضريبة المفروضة على المكلف بالضريبة وفقاً للجدول المتعلقة بالسنة الأخيرة، في حين يتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة عند إيداع التصريح السنوي، كما تُدفع هذه التسبيقات بواسطة التصريح (Gn°50) في القباضة التي يتبعها النشاط التجاري، وفي حال تجاوزت التسبيقات المدفوعة مبلغ الضريبة للسنة المالية، يمكن خصم الفائض من الأقساط المقبلة أو طلب استرجاعه عن طريق المنازعات. مع الإشارة على أنه يُستثنى المكلفون الجدد من هذه التسبيقات".

-الضريبة على المداخل الفلاحية (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 108) " يفرض على المكلفون المعنيون بهذه الضريبة تسديد تسبيق واحد خلال سنة فرض الضريبة بواسطة إشعار من مصلحة الضرائب، وذلك بين (20) سبتمبر و (20) أكتوبر في مكان الاستغلال، حيث يُحدد مبلغ القسط بنسبة 30% من مبلغ الضريبة المفروضة وفقاً للجدول المتعلقة بالسنة الأخيرة، أما المبلغ المتبقي من الضريبة فتقوم الإدارة الجبائية بإصدار جدول لتصفيته".

-الضريبة على أرباح الشركات (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 109) " المكلفون الخاضعون لهذه الضريبة ملزمون بدفع ثلاثة (03) تسبيقات على الحساب بشكل تلقائي، وذلك بواسطة تصريح سلسلة (Gn°50) إلى قابض مركز الضرائب، حيث يتم حساب كل تسبيق بنسبة (30%) من مبلغ الضريبة المستحقة على الربح المحقق في آخر سنة مالية، وتُسدد هذه التسبيقات على التوالي قبل تواريخ (20) مارس، (20) جوان، و (20) نوفمبر من السنة التي تلي السنة التي تحققت فيها الأرباح المعتمدة لحساب التسبيقات، أما بالنسبة للشركات الجديدة، فيُحسب مبلغ التسبيق بنسبة (30%) من الضريبة

المفروضة على أساس الحاصل المقدر بنسبة (5%) من رأس المال الاجتماعي المستخدم، كما يتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة في موعد أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح السنوي، وفي حال تجاوزت التسبيقات المدفوعة مبلغ الضريبة للسنة المالية، يُنتج عن هذا الفرق فائض يمكن خصمه من الأقساط المقبلة، أو طلب استرجاعه عن طريق المنازعات عند الاقتضاء".

مع الإشارة إلى أنه (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 109) يمكن للمكلف الذي يرى أن الأقساط المدفوعة خلال السنة المالية تساوي أو تتجاوز الالتزامات الضريبية المترتبة عليه، أن يتوقف عن دفع تسبيقات جديدة لنفس السنة، وعليه في هذه الحالة إخطار قابض الضرائب المعني كتابةً قبل خمسة عشر (15) يوماً من موعد سداد القسط التالي، ومع ذلك، تُفرض زيادة بنسبة (10%) إذا تبين لاحقاً أن هذا التصريح غير صحيح، علماً على أنه لا يجوز أن يقل مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي عن عشرة آلاف (10,000) دج لكل سنة مالية، ويجب سداد هذا المبلغ خلال العشرين (20) يوماً الأولى من الشهر التالي لتاريخ الأجل القانوني لتقديم التصريحات السنوية.

-الرسم على القيمة المضافة (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 40) يمكن للمكلفين اختيار نظام التسبيقات على الحساب بشرط توفر الشروط التالية: الإقامة الدائمة للمؤسسة في الجزائر، ممارسة النشاط لمدة لا تقل عن ستة (6) أشهر، وتقديم طلب الاختيار قبل 01 فيفري من السنة الجارية إلى رئيس المصلحة المختصة بمركز الضرائب، حيث يُعتبر هذا الاختيار سارياً طوال السنة المالية، إلا في حالتي التنازل أو التوقف عن النشاط، ويجدد ضمناً".

مع الإشارة (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 40) على أنه يجب "على المكلفين بهذا الرسم توضيح نسبة رقم الأعمال الخاضع للضريبة، والذي يمثل الجزء الثاني عشر (12/1) من رقم الأعمال المحقق خلال السنة السابقة، مع دفع الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم المدونة على فواتير المشتريات أو الخدمات، كما يجب تقديم نسختين من التصريح بحلول (20) فيفري من كل سنة، يبين فيهما رقم أعمال السنة السابقة وتفصيله بين ما هو معفى وما هو خاضع للضريبة على أن يتم تسديد الضريبة الناتجة عن المقارنة بين الحقوق المستحقة والأقساط المدفوعة قبل (25) أفريل، وفي حال وجود فائض، يمكن خصمه من الأقساط المقبلة أو استرجاعه في حال التوقف عن الخضوع للرسم على القيمة المضافة".

2.3. أهم إجراءات التحصيل الجبري:

يحدث أن يمتنع المكلفون عن دفع مستحقاتهم الضريبية لأسباب متنوعة، مما يدفع الإدارة الضريبية إلى اللجوء إلى التحصيل الجبري لإلزامهم بدفع هذه المستحقات، حيث لا يمكن استخدام هذه الطريقة إلا في إطار مجموعة من القواعد القانونية التي تشمل: نشأة الدين الضريبي، بداية آجال استحقاقه، وعدم تقادمه.

1.2.3. نشأة الدين الضريبي :

يُقصد بها الوثائق التي بحوزة قابض الضرائب، والتي تُعد سنداً قانونياً يثبت نشأة الدين، مثل الجداول، سندات التحصيل، الأحكام القضائية، وغيرها (أحمد و محمد ، 2021، صفحة 123) ، هذه الوثائق تمكن قابض الضرائب من مباشرة إجراءات التحصيل الجبري.

2.2.3. آجال استحقاق الدين الضريبي:

يشير هذا المفهوم إلى انقضاء المدة القانونية المحددة لاستحقاق دين الضريبة خلال هذه المدة، كما يُتاح للمكلف فرصة السداد الطوعي للضرائب والرسوم المترتبة عليه.

3.2.3. عدم تقادم الدين الضريبي:

يشير عدم تقادم الدين الضريبي إلى أن مدة التقادم، باستثناء التشريعات المتعلقة بحقوق التسجيل والطابع، لا تنقضي إلا بعد أربع (04) سنوات من تاريخ استحقاق الدفع، مع الإشارة على أنه يمكن أيضاً أن تتوقف مدة التقادم إذا قام قابض الضرائب بإرسال إخطار، أو إذا قام المكلف بإيداع شكوى (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 57).

كما حددت المادة (145) من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2024 إطاراً تشريعياً لإجراءات التحصيل الجبري التي يمكن للقباضة اتخاذها، وتشمل: التنبيه أو الإخطار، الغلق المؤقت للمحلات المهنية، والحجز (المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض)، 2024، صفحة 53).

-التنبيه أو الإخطار يمثل الدرجة الأولى في إجراءات المتابعة الجبائية، ويمكن إرساله بعد انقضاء يوم واحد فقط من تاريخ استحقاق الضريبة، كما يُعد التنبيه وثيقة متابعة قانونية وعقداً قضائياً يُرسل إلى المكلف عبر البريد المضمون مع إشعار بالاستلام، أو يُسلم له باليد مع إشعار بالاستلام.

-الغلق المؤقت للمحلات المهنية يأتي بعد إرسال التنبيه وقبل بدء إجراءات الحجز والبيع، حيث تقوم مصلحة المتابعات في القباضة بتنفيذ الغلق المؤقت للمحل المهني التابع للمكلف الذي لم يسدد ديونه الضريبية، بالإضافة إلى أنه يُعد هذا الإجراء مؤقتاً وينطوي على نزع حق الانتفاع من المكلف بالضريبة، حيث يُمنع من استخدام المحل مؤقتاً، في حين يتعين على قابض الضرائب الالتزام بإجراءات معينة، بما في ذلك عدم تجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر.

مع الإشارة على أنه يُسمح للقباض باستخدام الحجز، الذي يُعرّف (أحمد و محمد ، 2021، صفحة 126) بأنه حجز مال من أموال المدين، سواء كانت هذه الأموال منقولات، أو أموال مودعة لدى الغير، أو عقارات. يتم الحجز بوضع هذه الأموال تحت يد القضاء تمهيداً لبيعها واستيفاء الدائن لحقوقه من ثمنها يُصنف الحجز إلى أنواع عدة، منها:

- **الحجز التحفظي** : يتمثل في وضع أموال المدين المنقولة أو العقارية تحت يد القضاء، ومنع المكلف من التصرف فيها.

- **حجز ما للمدين لدى الغير** : يمكن للدائن بموجب سند تنفيذي رسمي أن يحجز على ما للمدين من أموال أو مستحقات لدى الغير، بما في ذلك المبالغ المستحقة، الأموال المنقولة، الأسهم، أو حصص الأرباح في الشركات.

استثنى المشرع الجزائري بعض الأشياء من الحجز، مثل الأموال العامة المملوكة للدولة، أو الجماعات الإقليمية، أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وكذلك الأموال الموقوفة وفقاً عاماً أو خاصاً، باستثناء الثمار والإيرادات (La direction Generale Des Impots (D.G.I), 2019, p. 19).

4. اسباب تبني الإدارة الجبائية للرقمنة

في جميع أنحاء العالم، يُعتبر دفع الضرائب من أكثر التعاملات التي يجدها المواطنون مرهقة وتستغرق وقتاً طويلاً وفقاً لما ذكره (Marssilo, 2021, p. 1) ، في حين يعد تعزيز الامتثال الضريبي وجمع الإيرادات الكافية أمراً أساسياً لتمويل المنافع والخدمات العامة، ولهذا السبب تتجه إدارات الضرائب إلى الرقمنة وأتمتة أنظمتها، أين يساعد تبني التكنولوجيا في تحقيق إصلاحات ضريبية مستدامة وناجحة، ويضمن فرض الضرائب بشكل ملائم على الاقتصاد الرقمي، كما يقلل من العوائق التي تعيق الامتثال الضريبي"، بالإضافة إلى أن جائحة كورونا (كوفيد - 19) أضافت بُعداً جديداً لهذا التحول، حيث أدت إلى تسريع استخدام التجارة الرقمية، مما جعل تبني الرقمنة أكثر إلحاحاً بالنسبة لإدارات الضرائب، مع أن الرقمنة شهدت تطوراً سريعاً على مدار العقد الماضي، حيث انخفضت تكلفة التكنولوجيا الرقمية وزادت سهولة استخدام الأدوات المتقدمة لتطوير التطبيقات على سبيل المثال، تكلفة التخزين السحابي اليوم أقل بنسبة 50% مقارنة بما كانت عليه قبل بضع سنوات".

كما يشير (Marssilo, 2021, p. 1) "أيضا إلى أن ظهور البيانات الضخمة يمثل عاملا رئيسيا في هذا التحول الرقمي، حيث يسهم في تسهيل التحقق من المعلومات، مما يعزز امتثال دافعي الضرائب." ، في حين يتوقع الخبراء أن حجم البيانات العالمية المستمدة من مقدمي خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة، وآلات تسجيل النقود الإلكترونية والأسواق الإلكترونية وغيرها من المصادر الرقمية سيتضاعف ثلاث مرات بين عامي (2020) و (2024)، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التحول الرقمي يأتي مدفوعا بالنمو السريع للتجارة الإلكترونية، التي من المتوقع أن تنمو بنسبة 24% بين عامي (2020) و (2025) ، مما يجعلها جزءا متزايدا الأهمية من القاعدة الضريبية، كذلك، يساهم الاستخدام المتزايد لأنظمة الدفع غير النقدي، مثل الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى، في تعزيز هذا التغيير، حيث يمكن الإدارات الضريبية من مراجعة هذه المدفوعات بسهولة بفضل السجلات الرقمية التي توفرها، والتي غالبا ما تكون قابلة للتدقيق".

لذلك، تسهم الرقمنة (Marssilo, 2021, p. 1) "في تسهيل عمل السلطات الضريبية من خلال تقليل العبء الإداري، مما يتيح للمسؤولين مزيداً من الوقت للتركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى، كما تمكن الرقمنة السلطات من تبسيط الإجراءات وتقليل عبء الامتثال على دافعي الضرائب، مما يجعل التعاملات الضريبية في المستقبل مختلفة تماماً بدلاً من تخزين كميات كبيرة من بيانات دافعي الضرائب، أيضا ستتمكن الإدارات الضريبية من الوصول إلى دفاتر مشفرة موزعة تمكنها من مراقبة المعلومات الضريبية بشكل سلس وفوري وهذا ما يوفر ميزة إضافية تتمثل في جعل إدارات الضرائب "أقل وضوحاً" بالنسبة لدافعي الضرائب، مع تعزيز اتخاذ القرارات عبر الذكاء الاصطناعي ومع ذلك، يجب مراقبة النظام بعناية لاكتشاف أي أخطاء، كما أن الإدارات الضريبية قد تصبح مستودعات لمزيد من البيانات الحكومية، مما يمنحها دوراً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية ويساعد واضعي السياسات على مراجعة المعاملات الاقتصادية بشكل أفضل والتنبؤ بتوجهات المستقبل".

إضافة إلى ذلك (Marssilo, 2021, p. 1) "قد يصبح النظام الضريبي أكثر سهولة في الاستخدام، وقد تتضمن الخدمات المقدمة تصريحات ضريبية مسبقة الإعداد، وتمكين دافعي الضرائب من الوصول إلى معلومات التصريحات الخاصة بهم، ومشاركة البيانات مع البنوك لتسريع عمليات الموافقة على الائتمان، و أيضا يمكن الإدارات الضريبية من تبسيط التعاملات بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب من خلال ربط أنظمة المحاسبة للشركات بمنصات تقديم التصريحات الضريبية إلكترونياً وخدمات الدفع الإلكتروني. إلا أنه رغم الفوائد الكبيرة لهذا التحول الرقمي، فهو يواجه تحديات كبيرة حيث تشير الأبحاث إلى أن العديد من مبادرات التحول الرقمي تفشل في تحقيق النجاح ففي عام (2018) تم إنفاق (1.3) تريليون دولار على هذه المبادرات، لكن ما يقدر بنحو (900) مليار دولار منها أهدر. وعليه لتحقيق النجاح المطلوب، يجب أن يتضمن التحول الرقمي في الأنظمة الضريبية تحالفاً واسعاً من الأطراف المعنية، مع تنفيذ الإصلاحات القانونية وتوفير التمويل اللازم، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يركز التحول الرقمي على تحقيق القيمة عن طريق تبسيط الإجراءات وجذب دافعي الضرائب بشكل دائم لاستخدام المنصات الإلكترونية للتصريحات الضريبية والدفع الإلكتروني، حيث يمكن تحقيق القيمة من خلال تقليل تكاليف الامتثال، وزيادة اليقين الضريبي، وتعزيز مستويات الامتثال".

بالإضافة إلى ذلك يجب (Marssilo, 2021, p. 1) "أن يسعى الإصلاح إلى تغيير الثقافة السائدة في إدارات الضرائب من التركيز على إدارة العمليات إلى إدارة البيانات، حيث يتعين على هذه الإدارات التركيز للحصول على البيانات الدقيقة والمناسبة، كما يجب أن تعتمد أنظمة قابلة للتطوير ونتائج التشغيل البيئي، بحيث يمكن استخدامها في جميع المستويات سواء على مستوى المقر الرئيسي أو على المستوى الميداني، مع الإشارة على أنه قد تكون هذه العملية شاقة، لكن توفير التمويل والمساعدة الفنية يمكن أن يساعد في تجاوز التحديات، وفي هذا السياق، قدم البنك الدولي دعماً للجهود التي يبذلها مسؤولي الإدارات الضريبية لتفعيل الميكنة والرقمنة في عشرات البلدان، مما يعود بالنفع على الحكومات والمواطنين على حد سواء".

5. قراءة لمستوى الرقمنة بقباضة مركز الضرائب بالأغواط

يخضع تسير العمليات المالية والمحاسبية المنجزة من طرف قابض الضرائب للقواعد العامة للمحاسبة العمومية المحددة في القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم، بأحكام التعليم رقم (78) المؤرخة في 17 أوت 1991 المتعلقة بإصلاح محاسبة الوكالات المالية، وللمقرر الوزاري المشترك المؤرخ في 25 فيفري 2009 المحدد لتنظيم وسير المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، والذي تطرق إلى مهام قباضة الضرائب ككيفية التكفل بالمبالغ المسددة من قبل المكلفين بالضريبة، سواء تلقائيا أو نتيجة لداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم، وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل، وتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة، ومسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وإعداد حسابات التسيير سنويا لتقديمها لمجلس المحاسبة.

1.5. مهام قابض الضرائب

يكتسب قابض الضرائب صفة المحاسب العمومي الثاني، حيث يتم تعيينه وإنهاء مهامه من قبل وزير المالية وفقا للشروط القانونية الخاصة بفئة المحاسبين العموميين ويتولى القابض مسؤولية تسيير القباضة بمصالحها الثلاثة، مما يترتب عليه مسؤولية تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم التي يتولى إدارتها وفق الشروط القانونية في مجال التحصيل ويتحمل القابض مسؤولية شخصية ومالية، كما ورد في نص المادة (406) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي تنص على أن (أمانة و لحسن ، 2022، صفحة 5) " القابضين مسؤولين عن الضرائب والرسوم المباشرة التي تكفلوا بداولها، ويتعين عليهم تقديم البرهان على تمام تحققها ضمن الشروط المحددة في التشريع الجاري به العمل في مجال التحصيل" كما تشمل مهام القابض أيضا تحصيل الإيرادات ودفع النفقات وضمان أمن الأموال والسندات والقيم، بالإضافة إلى متابعة حركة حسابات الموجودات، حيث يتعين عليه إرسال جميع البيانات الحسابية والوثائق المنصوص عليها في التعليمات المعمول بها إلى المحاسب المركزي للخزينة، بشكل شهري لتجميع الإيرادات والنفقات، وسنويا لموازنة الأموال والقيم المسجلة في دفاتر الحسابات الكبرى، كما يلتزم القابض بإيداع حسابات التسيير لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة في أجل أقصاه (30) يونيو من السنة التي تلي السنة المالية.

2.5. الإطار التنظيمي والمحاسبي لقباضة الضرائب

تخضع قباضات الضرائب للمرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، والذي تم تعديله وتحديثه، كما يخضع تسيير العمليات المالية والمحاسبية التي تتم من قبل قابضي الضرائب للقواعد العامة للمحاسبة العمومية، وفق ما هو محدد في القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، والذي تم تعديله وتحديثه، علاوة على ذلك، تخضع العمليات المالية لمقتضيات التعليم رقم 78 المؤرخة في 17 أوت 1991 المتعلقة بإصلاح محاسبة الوكالات المالية، وكذلك النصوص الأخرى ذات الصلة التي تستلزم اتباع نظام المحاسبة ذات القيد المزدوج، حيث يهدف هذا الإطار التنظيمي والمحاسبي إلى ضمان الشفافية والدقة في إدارة العمليات المالية والرقابة على موارد الدولة.

3.5. مراحل الرقمنة وصولا إلى التحصيل الإلكتروني

تعتبر رقمنة التحصيل الضريبي عملية تحول هامة تهدف إلى الانتقال من النماذج التقليدية إلى نماذج تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مما يسهل ويحسن الإجراءات الضريبية ، ففي هذا السياق، يمكن تلخيص مراحل التحول الرقمي إلى التحصيل الإلكتروني بقباضة مركز الضرائب بالأغواط على النحو التالي:

1.3.5. تصميم النظام (System Design)

في هذه المرحلة تم وضع الخطط والتصورات الأولية للنظام الضريبي الرقمي و فيها يتم تحديد متطلباته و أهدافه او الوظائف والمميزات التي يجب أن يتمتع بها هذا النظام، كما تم تحديد التكنولوجيا والبرمجيات التي يستخدمها في بنائه.

2.3.5. بناء النظام (System Building)

يتم فيها بناء وتطوير النظام الضريبي الرقمي بناءً على التصميم الذي تم وضعه في المرحلة السابقة بكتابة البرمجيات والتطبيقات اللازمة لتنفيذ وظائف النظام والتأكد من أنه يعمل بشكل صحيح وفقاً للمتطلبات المحددة.

3.3.5. وثائق النظام (System Documentation)

مرحلة التخصيص لإنشاء وثائق وصفية وتوثيق للنظام الرقمي، حيث تشمل التعليمات والدلائل الفنية ووثائق المستخدمين وغيرها من الوثائق التي توضح كيفية استخدامه و تنفيذه وصيانته، كما تهدف هذه الوثائق إلى مساعدة المستخدمين والفرق الفنية في فهمه وتشغيله بفاعلية .

مع الإشارة إلى أن رقمنة التحصيل الضريبي قد تتضمن مراحل إضافية مثل اختبار النظام (System Testing) وتكوين المستخدمين ونقل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد (Data Migration) بحيث يعتمد نطاق ومتطلبات هذه المراحل على حجم وتعقيد المشروع والتحول الرقمي المراد تحقيقه.

4.3.5. نظام تخطيط موارد المؤسسة « Systems, Applications and Products in data processing. SAP »

هذا النظام (شيماء و ربيعة، 2022، صفحة 65) "من إنشاء الشركة الألمانية للمعلوماتية و هو نظام معلوماتي يقوم بالتنسيق بين جميع الموارد والمعلومات والأنشطة اللازمة لإتمام الإجراءات المراد وضعها في مجالات متعددة كالمحاسبة والموارد البشرية في المركز، فهو من فئة برامج إدارة الأعمال، و يتكون من مجموعة من التطبيقات التي تستخدم لجمع البيانات من الأنشطة وتخزينها وإدارتها وتفسيرها، و يسهل تخطيط موارد المركز وتدقيق المعلومات بين جميع وظائف الأعمال ويدير الاتصالات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، و يتميز أنه نظام تشغيل موزع distributed system" يربط مركز الضرائب بالأغواط بالمديرية العامة للضرائب و باقي مراكز الضرائب الأخرى التي تتوفر على نظام « SAP » و جبايتك، حيث يمتلك وسائل اتصال خاصة به و هو مخصص للاستعمال الداخلي للمصالح الجبائية، و أكثر تطبيقاته موجودة بقباضة الضرائب ، كما يهدف هذا النظام لإدارة جميع عمليات الإدارة من خلال منصة واحدة، و إلى تقليص التدخل اليدوي للأعوان، و يسمح بالوصول الفوري و في الوقت الحقيقي للمعلومات و تقييد الوصول للمعلومات وفق نظام مبني على السلم الإداري و التنظيمي لكل عون/ مستعمل".

5.3.5. نظام جبايتك

أصبح (شيماء و ربيعة، 2022، صفحة 65) " تطبيق جبايتك متوفر في مركز الضرائب بالأغواط في 2012/08/04 وهو عبارة عن تطبيق معلوماتي خُصص إلى المكلف في علاقته مع إدارة الضرائب، فهو عبارة عن أرضية بالإنترنت يمكن للمكلف من خلالها الولوج إلى حسابه الخاص، و الاستفادة من العمليات المتاحة عبر الخط مثل إيداع التصريح (G50) و بالتالي علاقة إلكترونية مباشرة بين مركز الضرائب و المكلف، مع الإشارة على أنه تم إنشاء نافذة ولوج رقمي جبايتك للمكلف ليتمكن من الاستفادة من خدمات هذا النظام سوء أن كان شخص طبيعي أو معنوي"، وفي هذا الإطار يمكن سرد المراحل التالية(شيماء و ربيعة، 2022، صفحة 66):

- الحصول على رقم التعريف الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني (nifenligne.mfdgi.gov.dz) من طرف المكلف أو من طرف المصلحة الرئيسية للرقابة بمكتب البطاقات والمقارنات التي تتأكد من صحة الرقم الكترونياً؛

- يوجه الملف الكترونيا من المصلحة الرئيسية للرقابة إلى المصلحة الرئيسية للتسيير التي توجهه إلى إحدى مصالحها تبعاً لنشاط المكلف (مصلحة جباية القطاع الصناعي، مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية، مصلحة القطاع التجاري، مصلحة قطاع الخدمات و مصلحة جباية المهن الحرة) ؛

- تقوم هذه المصلحة بفتح حساب للمكلف ويُعرفه البرنامج بشريك الأعمال (Business Partner BP)، وتمنح المصالح المركزية الرقم السري للمكلف للولوج بكل أمان لحسابه، و من خلالها يقوم بالتصريح عبر الخط و يصبح محصى على مستوى مركز الضرائب محليا و على مستوى برنامج جبايتك وطنيا، و هذا (BP) يتكون من عشرة أرقام و هو رقم وطني لا يمنح لمكلف آخر، كما يحدد هذا الحساب الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف.

بفتح هذا الحساب يصبح للمكلف حق الاستعمال و المعالجة و للإدارة الجبائية حق الاطلاع عليه سواء محليا على مستوى مركز الضرائب الأغواط، أو وطنيا للمصالح الجبائية المجهزة بخدمة جبايتك.

وعلى العموم استطاعت قباضة مركز الضرائب أن تصل إلى مستوى رقمي مقبول مقارنة بباقي مصالح الوعاء وهذا ما أدى إلى الرفع من مستوى التحصيل الضريبي خلال الفترة 2021-2022، مع الإشارة أن عملية الرقمنة بدء التطبيق الفعلي لها سنة 2021، ويمكن إثبات مدى التطور الحاصل نتيجة التحول الرقمي من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 1 : مدى التطور الحاصل نتيجة التحول الرقمي بقباضة مركز الضرائب للفترة 2021-2022

COMPTEs	Droits au Comptant		Recouvrement Sur/Roles	
	Années 2021/2022	%	Années 2021/2022	%
500006 amendes	/		/	/
500 020LA TVA	23 894 214/26 301 421	91%	4.885.887/5 952 658	82%
500 020LC -3 Timbre gradué	/	/	/	/
500 020LD-4 pénalité de recouvrement	8 613 372/6 350 960	136%	/	/
500 020LE -5 vignettes	1 981 500/3 520 500	56%	/	/
500 020LG -7 produits tabagiques	/	/	/	/
500 020 LH -8 TPF	/	/	/	/
500020L 12 Taxes écologiques	/	/	/	/
500 020L N 1 – 13 véhics preme circul	/	/	/	/
500 020LP - 15 register	/	/	/	/

de commerce				
500 020LV - 20 boissonsgazeuses	39 984/41 650	96%	39 984/41 650	96%
500 020 L24	/	/	/	/
500 026 LA TAP	30 950 320/41 870 755	74%	108 869/352 560	31%
500 026 L02 T FONCIER	/		/	/
500 026 LC VF	/		/	/
500 026 L05 TEOM	/		/	/
500 026 L06 Taxed'habitation	/		/	/
500 026 LM RF	/		/	/
500028 Droits et taxes miniers	1 497 312/2 895 425	52%	/	/
500 029LA IFU /A	/	/	/	/
500 029LB IFU/B	/		/	
500 029 MIN C IFU/C	/	/	/	/
500029 MIN D IFU /D	/	/	/	/
500029----- 5	/	/	/	/
201001 IRG/S	36 109 829/45 250 758	80%	/	/
201 001(IRG)	14 906 780/16 782 470	89%	155 039/289 258	54%
201 001(IFS)	5 181 663/9 640 890	54%	27 320/105 750	244%
201 001/108 taxe forfai confofis 7%	/	/	/	/
201002 'ENREGISTREM	/		/	/
201002 TIMBRE	2 465 233/3 298 147	75%	/	
201004 CONTRIBUTIINDIRECT	/	/	/	/
201 007 PROD DIV DU BUDGET	/	/	/	/
302069 timbre passeport	/	/	/	/

المصدر : من إعداد الباحثان وبالا اعتماد على معطيات مركز الضرائب بالأغواط

302091 forma profession continue	5 426 494/6 529 841	83%	/	/
TOTAL	131 238 708/162482817	81%	5.217.099/6.741.876	77%

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن استنتاج الآتي :

-هناك تطور في تحصيل الإيرادات الضريبية نتيجة استخدام الرقمنة بقباضة مركز الضرائب، حيث أن إيرادات القباضة لسنة 2022 أكبر من إيراداتها لسنة 2021 وهذا ما تُظهره نسبتي المجموع الأقل من 100 % لكل من الحقوق النقدية و التحصيل عن طريق الجداول (81 % و 77 %) على التوالي؛

-وجود النسبتين 136 % و 244 % (أكبر من 100 %) على مستوى عقوبات التحصيل (الحقوق النقدية) و الضريبة على أرباح الشركات (التحصيل عن طريق الجداول) على التوالي تُبين انخفاض قيمتي العنصرين سنة 2022 هي نتاج الرقمنة التي بدء تطبيقها الفعلي سنة 2021؛

-قيم الحقوق النقدية ناتجة التصريح الطوعي للمكلفين بالضريبة ، أما قيم التحصيل عن طريق الجداول فتنتج إما عن التصريح الناقص مقارنة بما تحصلت عليه المصالح المختصة بالمراقبة وإما عن عدم التصريح مما ينجر عنه استخدام التقييم التقائي من قبل نفس المصالح؛

-التعرف على كافة الحسابات الممسوكة بالقباضة .

4.5. مصلحة الصندوق

تتشكل مصلحة الصندوق من ثلاثة (03) شبايك لاستقبال الجمهور، لكل منها أمين صندوق يتكفل بتسديدات المكلفين النقدية و بواسطة صكوك الخزينة أو الصكوك البنكية، كما يقوم بمهام إضافية نذكر منها :

- تسوية النفقات التي نقل أو تساوي عشرة آلاف (10.000) دج؛
- تحويل السيولة من الصندوق إلى خزينة الولاية؛
- إقفال القيود اليومية للصندوق؛
- قبض المبالغ النقدية أو الشيكات و يسلم لأصحابها إيصالات للمكلف.

مع الإشارة إلى أن الشبايك الثلاثة المفتوحة على مستوى مصلحة الصندوق تتعامل إلكترونيا، مهم كانت طريقة التسديد للحقوق من طرف المكلف.

-التصريحات (G50) تتم عبر الحساب الشخصي للمكلف (BP) والتي من خلالها تُحدد له المبلغ الإجمالي الواجب دفعه إلكترونيا، من حقوق و عقوبات و غرامات، حيث يتقرب المكلف إلى مصلحة الصندوق لتسديد ما عليه من ضرائب حسب الطريقة التي يفضلها (نقدا أو بشيك أو بتحويل إلى حساب الجاري لقابض الضرائب).

-بالنسبة للمكلفين الذين لم يحصلون على حسابهم لإيداع تصريحاتهم (G50) يتقربون من مركز الضرائب الذي يقوم بإجراءات التصريح إلكترونيا عبر حساب خاص، في انتظار حصولهم على حساباتهم الخاصة.

-في نهاية فترة العمل المسائية تقوم مصلحة الصندوق ، بإغفال الحسابات و تسجيل القيود المحاسبية إلكترونيا و ترسلها بنفس الوسيلة الآلية إلى مصلحة المحاسبة.

5.5. مصلحة المحاسبة

هذه المصلحة (شيماء و ربيعة، 2022، الصفحات 66-67) "تصب فيها كل العمليات المالية و المحاسبية التي تقوم بها القباضة، فهي التي تقوم بتجميع الحسابات، فرزها و توزيعها ، سوء تلك الخاصة بالإيرادات أو النفقات، مع الإشارة على أن المحاسبة الإلكترونية متوفرة إلا أنها غير مستعملة من مصلحة المحاسبة بمركز الضرائب الأغواط، و يرجع ذلك حسب قابض الضرائب إلى عدم إتقان الطريقة الإلكترونية للمحاسبة من طرف الأعوان من جهة، و من جهة أخرى لوجود نقائص في هذا النظام المعلوماتي و خاصة من حيث

تحيينه بالتعديلات التي مست مختلف القوانين الجبانية، مما تضطر مصلحة المحاسبة عن عدم الاستغناء على المحاسبة المقيدة يدويا، إلا أن بعض من أعمال هذه المصلحة تنجز إلكترونيا نذكر منها التكفل الإلكتروني بشهادات الإلغاء أو التخفيض فنتيجة للقرار من المنازعات أو من لجان الطعن المختلفة أو من حكم قضائي قد يتحصل المكلف على قرار بإلغاء كلي للضريبة أو تخفيضها، و لتطبيق هذا القرار تتدخل المصلحة الرئيسية للمنازعات من جانب الوعاء وقباضة الضرائب من جانب التحصيل، و يتم إعداد شهادة الإلغاء أو التخفيض من طرف مصلحة التبليغ والأمر بالصرف و التي ترسلها إلكترونيا إلى القباضة لمصلحة المحاسبة للقيام بإجراءات تصحيح القيود المحاسبية".

6.5. مصلحة المتابعات

دورها الأساسي يتمثل في متابعة المكلفين المتخلفين على سداد الضرائب التي هي على عاتقهم، من خلال الصلاحيات القانونية التي تخول لها للقيام بالتحصيل الجبري ، التنبيه ، الإخطار، الغلق المؤقت للمحلات المهنية، الحجز والبيع، فهذه المهام لم يتم بعد إدخالها ضمن النظام الإلكتروني، ما عد مستخلص جداول الضرائب الذي يستخرج إلكترونيا، والجدول أدناه والذي يُظهر البعض مما استعانة به قابض مركز الضرائب خلال سنة 2022.

الجدول رقم 2 : عدد و أنواع المتابعات الجبرية القيام بها قابض مركز الضرائب.

Année 2022	
commandement (التنبيه بالدفع)	454
L'avis à tiers détenteurs ATD (اشعار للغير)	35
Les calendriers de paiement (سجل الاستحقاقات)	209
fermeture temporaire des locaux professionnels (الغلق المؤقت للمحلات المهنية)	00
Les saisies (الحجز)	00
Totale	698

المصدر : من إعداد الباحثان وبالاتماد على معطيات مركز الضرائب بالأغواط

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن استنتاج الآتي :

-تركيز قابض الضرائب على التنبيه بالدفع كوسيلة مفضلة لتحصيل المستحقات الضريبية وهذا ما يُظهره العدد 454 تنبيه؛

- تشجيع قابض الضرائب على تسديد الديون من خلال الاكتتاب بسجل الاستحقاقات، حيث وافق قابض الضرائب على 209 طلب جدول تسديد.

-لجوء قابض الضرائب كأقصى إجراء لتحصيل الديون على اشعار للغير بموجبه يُلزم مسؤولي المؤسسات المالية بحجز أي مبلغ بحسابات المدينين وعدم السماح لهم بأية عملية سحب .

- تجنب قابض الضرائب لكل من الغلق المؤقت للمحلات المهنية و الحجز لما يتطلبه هذين الإجراءين من شروط خاصة أكثر من باقي الطرق الجبرية للتحصيل الضريبي.

6. الخاتمة

استطعنا من خلال تطرقنا لموضوع قراءة لأهم إجراءات التحصيل الضريبي بالجزائر في ظل تعزيز الرقمنة، معرفة العديد من المفاهيم المتعلقة بكل من المتغيرين وكذا طرق التحصيل بما في ذلك الجبرية منها لتخلص الدراسة على أن هناك تطور في تحصيل الإيرادات الضريبية نتيجة استخدام الرقمنة بقباضة مركز الضرائب، حيث شهدت سنة 2022 تطورا في الإيرادات مقارنة بالسنة 2021، استدلالا بنسبتي المجموع الأقل من 100 % لكل من الحقوق النقدية و التحصيل عن طريق الجداول 81 % و 77 % على التوالي، كما أن القباضة عرفت تطور مقبول إذا ما قورنت بباقي المصالح الجبائية الأخرى، إلا أنها غير كافية وخاصة أن التسديد الإلكتروني لم يدخل حيز الخدمة بعد ، ونظام معلوماتي غير مستعمل في جميع أعمال ومهام القباضة، مما يتطلب إدخال الرقمنة لكل مصالح قباضة الضرائب بدون استثناء مع تفعيل التسديد الإلكتروني، كما استطعنا كذلك من استخلاص العديد من النتائج نذكر منها على الخصوص الآتي :

1.6. نتائج الدراسة

-وجود النسبتين (136%) و(244 %) اكبر من (100%) على مستوى عقوبات التحصيل (الحقوق النقدية) و الضريبة على أرباح الشركات (التحصيل عن طريق الجداول) على التوالي تبين انخفاض قيمتي العنصرين سنة (2022)وهي نتائج الرقمنة التي بدء تطبيقها الفعلي سنة (2021)؛
-قيم الحقوق النقدية ناتجة عن التصريح الطوعي للمكلفين بالضريبة ، أما قيم التحصيل عن طريق الجداول فتنتج إما عن التصريح الناقص مقارنة بما تحصلت عليه المصالح المختصة بالمراقبة وإما عن عدم التصريح مما ينجر عنه استخدام التقييم التلقائي من قبل نفس المصالح؛
-التعرف على كافة الحسابات الممسوكة بالقباضة .

- تتميز أعمال القباضة بالدقة لارتباطها بقيود محاسبية عمومية التي يجب أن تطبق و تحترم:
- قباضة الضرائب مرتبطة بالخزينة العمومية وهذا يظهر من خلال إرسالها الدوري للمعلومات الدقيقة عن المبالغ الإيرادات و النفقات و تطبيق للتعليمات المحاسبية العمومية للعلاقة بين المحاسب الثانوي (القابض) و المحاسب الرئيسي (أمين الخزينة)
- النظام المعلوماتي يغطي أغلب أعمال مصلحة الصندوق ، ونسبة بسيطة من أعمال مصلحة المحاسبة و المتابعات

- توجد بعض الاختلافات في استعمال هذا النظام المعلوماتي التي ترجع إلى عدم مواكبته للتغيرات التي تطرأ القوانين الجبائية و بالتالي على أعمال القباضة الجانب المحاسبي،
-تعقيدات تعيق استعمال النظام المعلوماتي الحالي بمصلحة المحاسبة و يرجع ذلك إلى عدم تحيينه و إلى قلة التحكم فيه من طرف الأعوان

- لم تتخلص القباضة من كل الأعمال اليدوية بالرغم من جود البديل الإلكتروني لهذه المهام

2.6. توصيات الدراسة

سمحت لنا هذه الدراسة عرض بعض التوصيات نراها ضرورية للوصول إلى التبسيط الكلي لإجراءات التحصيل الضريبي

-إدخال الدفع الإلكتروني ليوأكب التصريح الإلكتروني؛
-تعميم استعمال النظام المعلوماتي لجميع المصالح الثلاثة لقباضة الضرائب ؛
-وضع الإطار القانون الداعم للتحويل الرقمي للتحصيل الإلكتروني؛
-بناء قدرات الموارد البشرية وتأهيله للتحكم بالوسائل الإلكترونية للضرائب؛
-توعية المكلفين بالتسهيلات التي توفرها الوسائط الإلكترونية.

7. المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية

1. حميد بوزايدة. (2007). جبانية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. شعباني لطفي ، و آخرون. (8-6 نوفمبر، 2017). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري. المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والاحتمية. عمان، الأردن.
3. محمد ساحل. (2000). 1. مبادئ الاقتصاد العام. بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
4. محمد عباس محرز. (2008). اقتصاديات الجبانية والضرائب (الإصدار الطبعة الرابعة). الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.
5. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 355/4-6. الجزائر: المطبعة الرسمية.
6. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الاجراءات الجبائية المادة 3 مكرر. الجزائر: المطبعة الرسمية.
7. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الاجراءات الجبائية المادة 3 مكرر . الجزائر: المطبعة الرسمية.
8. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الرسوم على رقم الأعمال المادة 102. الجزائر : المطبعة الرسمية.
9. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الرسوم على رقم الأعمال المادة 104. الجزائر: المطبعة الرسمية.
10. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المادة 104 الفقرة 3-ب. الجزائر: المطبعة الرسمية.
11. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 356/1-2. الجزائر: المطبعة الرسمية.
12. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 282 مكرر 10. الجزائر: المطبعة الرسمية .
13. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 355 /2. الجزائر: المطبعة الرسمية.
14. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة 282 مكرر 2. الجزائر: المطبعة الرسمية.
15. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة 355 ، الفقرة 1. الجزائر: المطبعة الرسمية.
16. المديرية العامة للضرائب (م.ع.ض.). (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المادة 365. الجزائر: المطبعة الرسمية.
17. شيلي إلهام . (2020). دور الإدارة الالكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية. أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف.
18. براهيم أمينة ، و عزوزي لحسن . (2022). دراسة تحليلية لإجراءات تحصيل عائدات الجبانية المحلية-دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب 5. مذكرة ماستر. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثلجي.

19. العايب شيماء ، و عباسي ربيعة. (2022). أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي. مذكرة ماستر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثليجي.
 20. شارف صباح ، و كشرود مروى . (2020). دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية قطاع العدالة نموذجاً. مذكرة ماستر. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة: جامعة العربي التبسي.
 21. طوايبي جلييلة . (2022). دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية. مذكرة ماستر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة مستغانم.
 22. لوزري إلياس ، و بوقريية محمد . (2022). رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة موظفي مركز الضرائب جيجل. مذكرة ماستر . الجزائر، جيجل: جامعة جيجل.
 23. بوزعيب بريزة. (2022). الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر. مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السيويولوجية والتنمية الإدارية، لمجلد (5) (العدد 2))، الصفحات 67-81.
 24. بساس أحمد ، و دوة محمد . (2021). أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية- دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري (العدد 15 خاص)، .
 25. بوزكري جيلالي . (2021). دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب تيسمسيلت. مجلة جديد الاقتصاد(1).
 26. قوادري محمد . (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 (2022).
- 2.7. المراجع باللغة الفرنسية

1. La direction Generale Des Impots (D.G.I). (2019). *instruction générale sur la procédure du recouvrement*. Alger.
2. إستيفاء مارسيلو. (12 أكتوبر، 201). <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/lmadha-ttbny-adarat->